E/3/3

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SCU/2004/IG.1/3
19 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة
بيروت، ٦-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

الارتقاء بالإحصاءات وبناء القدرات الوطنية

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
الفصل	
أولاً- **إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء**	٢
ألف- لمحة عامة	٢
باء- المبادئ الأساسية للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء	٣
جيم- المراحل الرئيسية في وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء.....	٥
ثانياً- **الاحتياجات الإحصائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية**	٩
ألف- لمحة عامة	٩
باء- اجتماع الخبراء الخامس المشترك بين الوكالات والمعني بالمؤشرات الإنمائية للألفية ٢٩ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٩
جيم- أنشطة الإسكوا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية	١٠
دال- توفر البيانات عن المؤشرات الإنمائية للألفية في بلدان الإسكوا.....	١١
هاء- الاحتياجات الإحصائية لدعم قدرات بلدان الإسكوا في جمع بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية	١٢
واو- خلاصة.....	١٥
ثالثاً- **برنامج المقارنات الدولية: الواقع والاحتياجات**	١٦
ألف- لمحة عامة	١٦
باء- واقع برنامج المقارنات الدولية.....	١٦
جيم- الاحتياجات الإحصائية لتعميق الاستفادة من برنامج المقارنات الدولية في منطقة غربي آسيا.....	٢٠
رابعاً- **نظام الحسابات القومية: الواقع والاحتياجات**.....	٢٢
ألف- لمحة عامة	٢٢
باء- واقع التجارب التطبيقية للنظام في دول منطقة الإسكوا.....	٢٢
جيم- الاحتياجات الإحصائية لتطبيق أفضل وأشمل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في بلدان الإسكوا.....	٢٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامساً- الإحصاءات القطاعية: الواقع والاحتياجات ٢٦

ألف- لمحة عامة ٢٦

باء- واقع الإحصاءات القطاعية ٢٧

جيم- الاحتياجات الإحصائية الشاملة لجميع القطاعات ٣٤

المرفق- الأهداف والغايات والمؤشرات الإنمائية للألفية ٣٥

مقدمة

تحتل الإحصاءات الموثوقة والدقيقة والآنية والقابلة للمقارنة على الصعيد الإقليمي والدولي مكانة هامة في آلية صياغة خطط التنمية وبرامج عملها. وتشكل المؤشرات الإحصائية الوسيلة الرئيسية لدراسة الواقع التنموي وتحديد الوضع الراهن والتقدم المحرز والاتجاهات المستقبلية، وكشف أبرز التحديات التي تواجه التقدم نحو تحقيق الأهداف والغايات الوطنية والدولية، وتحديد الأولويات على صعيد تخصيص الموارد المحلية والأجنبية. وبالتالي تكون هذه المؤشرات القاعدة السليمة لصياغة السياسات والاستراتيجيات التنموية الملائمة.

وتعطي الإسكوا أولوية قصوى لبناء القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في مجال إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها. ولبناء القدرات الوطنية، تعتمد عدة أساليب منها إصدار المنشورات، وعقد الاجتماعات، وتنظيم ورشات العمل التدريبية، وتقديم الخدمات الاستشارية.

وتؤكد الإسكوا أهمية التعاون بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها حرصاً على ضمان الفعالية والكفاءة لعملية جمع البيانات وإنتاج المؤشرات وصياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية. وتتعاون الإسكوا مع منظمات إقليمية ودولية بغية مراجعة المعايير الإحصائية الدولية وأساليب جمع البيانات المتعلقة بمواضيع مختلفة، ومنها تلك المتعلقة بالسكان والنشاط الاقتصادي وذوي الاحتياجات الخاصة والحسابات القومية والبيئة والأرقام القياسية لأسعار المستهلك وغيرها.

وتتناول هذه الوثيقة جوانب عديدة من عملية الارتقاء بالإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في بلدان الإسكوا، وتشمل المواضيع التالية: إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء؛ والاحتياجات الإحصائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبرنامج المقارنات الدولية: الواقع والاحتياجات؛ ونظام الحسابات القومية: الواقع والاحتياجات؛ والإحصاءات القطاعية: الواقع والاحتياجات.

أولاً- إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء

ألف- لمحة عامة

أصبح واضعو السياسات والأوساط الإنمائية الدولية يدركون بصورة متزايدة الحاجة لتعزيز القدرات الإحصائية لدعم عملية إعداد ورصد وتقييم الخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والإستراتيجيات القطاعية، والأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وشددت المائدة المستديرة الدولية الثانية حول أهمية الإدارة في تحسين معدلات التنمية (مراكش، المغرب، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤)، وكذلك خطة عمل مراكش الخاصة بالإحصاءات التي أقرتها المائدة المستديرة المذكورة، على الحاجة إلى استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء بغية توفير إطار استراتيجي لوضع استراتيجيات لتطوير الإحصاء تركز على الفقر.

والهدف من الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء هو تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان في كافة نواحي النظم الإحصائية الوطنية. وهي توفّر رؤية لمرحلة التقدم التي ينبغي أن يبلغها النظام الإحصائي الوطني بعد خمس إلى عشر سنوات وتحديد معالم لبلوغ تلك المرحلة. وهي توفر إطاراً شاملاً وموحداً لتقييم متواصل لاحتياجات مستخدمي الإحصاءات وللأولويات في مجال الإحصاء وبناء القدرة اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات بقدر أكبر من التنسيق والكفاءة، كما إنها تهدف إلى توفير إطار لتعبئة الموارد الوطنية والدولية وتسخيرها وتعزيزها، وإيجاد أساس لإدارة استراتيجية فعالة وترتكز على النتائج للنظام الإحصائي الوطني.

وبالتشاور مع عدة شركاء من البلدان المستفيدة والمؤسسات المانحة، يضطلع برنامج الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١) بإعداد مبادئ توجيهية للارتقاء بنوعية الإحصاءات واستخدامها في تحسين معدلات التنمية، وتمكين البلدان النامية من وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء ومساعدة الشركاء في التنمية، ومنهم المجتمع المدني والخبراء الاستشاريون والشركاء الدوليون الذين يقدمون المساعدة الفنية وغيرها من أشكال المعونة للبلدان.

والمبادئ التوجيهية المذكورة لا ترمي إلى فرض قواعد، نظرا للاختلافات الكبيرة في البلدان والمنظمات التي تنوي استخدامها. وعلاوة على ذلك، فهي تستند إلى مجموعة واسعة من المعارف التي جُمعت من عدة مجالات، منها خصوصاً، الخطة الخاصة بالإدارة لإحراز نتائج إنمائية والتجربة في مجال استراتيجيات الحد من الفقر؛ والتقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، والبرامج الدولية الرامية إلى تعزيز القدرة الإحصائية، وهي النظام العام لنشر البيانات، والبرنامج الإحصائي المتكامل المتعدد السنوات، والخطة الرئيسية للإحصاءات، ودليل الأمم المتحدة لتنظيم الأجهزة الإحصائية؛ وتجارب بلدان مختلفة في وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء. وزيادة على ذلك، يجب أن تكون المبادئ التوجيهية شاملة وعامة بما فيه الكفاية كي توفر مدخلاً للفريق المعني بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء والذي لا يلم بهذه المفاهيم. وينبغي دعم هذه المبادئ التوجيهية بورقات توضيحية موجزة وبقاعدة المعلومات الشاملة التابعة لبرنامج الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين.

باء- المبادئ الأساسية للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء

لا بد من دمج أيّ استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء في عمليات وسياقات السياسة الإنمائية الوطنية ويجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

(أ) أن تحظى بدعم والتزام سياسي وأن يدافع عنها مسؤولون رفيعو المستوى في البلد؛

(ب) أن تركز على الطلب وأن تكون سهلة الاستخدام كي تستطيع الحكومات تدبير الأمور لإحراز النتائج المنشودة عن طريق الاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية فيما يتعلق بالمعلومات مع مراعاة الالتزامات والاحتياجات الإقليمية والدولية؛

(ج) أن تطور الإحصاءات باعتبارها سلعة عامة على المستويين الوطني ودون الوطني، تُمول من ميزانية الدولة وتُكمل بدعم دولي عند الاقتضاء؛

(د) أن تُدمَج كجزء من سياسة التنمية الوطنية وأن تشمل وضع ورصد وتقييم استراتيجيات للحد من الفقر، واستراتيجيات قطاعية، وغيرها من الخطط الإنمائية الدولية، وأن تكون قادرة على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) أن تراعي التشريعات أو الأنظمة الوطنية ذات الصلة، وأن توصي بإجراء تغييرات حيثما اقتضى الأمر ذلك، وأن تراعي أيضا جميع الالتزامات الدولية والإقليمية والثنائية للبلد؛

(و) أن تعتمد على ما هو موجود وعلى العمليات القائمة والجارية، ضمن السياق الثقافي والمؤسسي الوطني.

ويجب أن تشتمل أي استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء على مبادئ الإدارة القائمة على أساس النتائج ومعايير الجودة. ويجب أن يتوافر فيها ما يلي:

(أ) أن تكون نتيجة لعملية توافق في الآراء تساعد على بناء الالتزام والشراكات، مع توفر آليات واضحة للتشاور في كافة المراحل؛

(ب) أن تكون نتيجة عمليات تشاركية حقيقية على المستوى الوطني يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، أي المستخدمون والمحللون والمنتجون والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمانحون الثنائيون والوكالات المتخصصة؛

(ج) أن تُدمج في تصميمها مبادئ الإدارة القائمة على أساس النتائج وأن يدار تنفيذها باستخدام مؤشرات الأداء (فيما يتعلق بتوفير المعلومات الإحصائية، ونسبة النوعية إلى الكلفة، وتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات، والحكم السليم، ودعم السياسات الوطنية والسرية)، ونظام للإبلاغ والرصد وتقييم الأداء؛

(د) أن تعتمد على المعايير والتوصيات والتجارب الدولية للاستفادة من المعارف المتوفرة على الصعيد العالمي وضمان الاتساق بين البلدان.

ولا بد لأي استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء أن تكون شاملة ومتماسكة وأن توفر الأساس للتنمية المستدامة للإحصاءات مع ضمان النوعية الملائمة للغرض. ويجب أن تسعى إلى ما يلي:

(أ) أن تشمل النظام الإحصائي الوطني برمته، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها، من التعدادات والمسوح والنظم الإدارية، فضلا عن آليات التنسيق والتشاور، مع إدراك أن الأمر قد يتطلب أن يكون التنفيذ بشكل متسلسل؛

(ب) أن توفر أساسا لتطوير مستدام وطويل الأجل للإحصاءات مع الوفاء في الوقت ذاته بالاحتياجات العاجلة من البيانات اللازمة لضمان التقدم في مجال التنمية؛

(ج) أن توفر الدعم في اتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة، مع كون الإحصاءات ذات نوعية ملائمة، ووثيقة الصلة بالموضوع ودقيقة ومتوفرة في حينه لتلبية احتياجات المستخدمين؛

(د) أن توفر إطاراً لتنسيق المساعدة الدولية والثنائية في مجال الإحصاء وتفادي النظم المزدوجة لرصد وتقييم احتياجات برامج المانحين.

ولا بد لأي استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء أن تبين الوضع الراهن للنظام الإحصائي وكيف ينبغي تطويره وكيف يمكن تحقيق ذلك. ويجب أن تسعى للقيام بما يلي:

(أ) توفير تقييم للوضع الراهن للنظام الإحصائي الوطني، يشمل تقييما شاملاً للنواتج الإحصائية قياسا بالمعايير المتفق عليها؛

(ب) توفير رؤية بالنسبة للإحصاءات الوطنية واقتراح استراتيجيات لتنفيذ تلك الرؤية، تعالج القيود المؤسسية والتنظيمية وتشمل كافة أطر التخطيط الإحصائي ومؤشرات الأداء، وليست مجرد خطة عمل؛

(ج) أن تتضمن استراتيجيات فرعية لمجالات القيادة والإدارة، والإدارة المالية، والموارد البشرية، والاتصالات، والهياكل الأساسية، مثل تكنولوجيا المعلومات، والنشر، فضلا عن مجالات العمل الفني، أي الحسابات القومية وإحصاءات الفقر والصحة؛

(د) وضع برنامج متكامل لبناء القدرات الإحصائية، يقوم بما يلي:

(١) يساهم في بناء القدرة لتنفيذ الاستراتيجية وتكييفها؛

(٢) يحول الإحصاءات إلى معلومات من خلال تحليلها ونشرها والإعلان عنها وتثقيف المستخدمين؛

(٣) يرتب الأولويات ويحدد جدولاً زمنياً للتنفيذ؛

(٤) يوفر إطارا لتنفيذ خطط العمل السنوية؛

(٥) يكون واقعياً وعملياً ومرناً بما فيه الكفاية لمواجهة التغيرات في الأولويات والاحتياجات الجديدة من المعلومات والدروس المستفادة ويكون تنفيذه سهلا قدر الإمكان.

(هـ) تحديد متطلبات التمويل بالاستجابة لاحتياجات المستخدمين والتحلي بالواقعية فيما يتعلق بالموارد. وهذا يعني ترتيب الأولويات، والتسلسل، وفعالية التكاليف، وبعبارة أخرى، بحث طرق بديلة لجمع البيانات مثل المصادر الإدارية والمسوح بالعينة.

جيم- المراحل الرئيسية في وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء

إن وضع أي استراتيجية بصورة منهجية لا بد أن يتم في مراحل مترابطة. وتتوقف مدة كل مرحلة على عدة عوامل، منها شدة الحاجة إلى الاستراتيجية، وكفاءة عمليات اتخاذ القرار في الحكومة، ودرجة التعقيد التي يتسم بها النظام الإحصائي الوطني. ونظرا لأن عملية وضع أي استراتيجية تستلزم في كثير من البلدان مراعاة الأنظمة الحكومية والإحصائية وغيرها من اللوائح، فضلا عن التعلم من خلال العمل، لا ينبغي الإسراع في العملية بل ينبغي تخصيص قدر كاف من الوقت لها. ويوصى بمراعاة المراحل التالية:

(أ) المرحلة الأولى: الالتزام السياسي تجاه الاستراتيجية وإطلاقها (خريطة طريق لوضع الاستراتيجية)؛

(ب) المرحلة الثانية: تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني؛

(ج) المرحلة الثالثة: تمارين الرؤية والتخطيط الاستراتيجي؛

(د) المرحلة الرابعة: تخطيط التنفيذ.

وهذه المراحل موضحة في الجدول التالي.

١- المرحلة الأولى: الالتزام السياسي تجاه الاستراتيجية وإطلاقها (خريطة طريق لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء)

في هذه المرحلة، يتخذ البلد قرارا بوضع استراتيجية. ومن العوامل التي قد تدفعه إلى اتخاذ هذا القرار ما يلي:

(أ) جهود الدعوة الفعالة للنهوض بالإحصاء، والتوعية، والتحاور مع السياسيين وواضعي السياسات ومتخذي القرارات وإقناعهم، وهذه الجهود ربما تكون حصلت في بعض البلدان عقب المشاركة في ورشات العمل المخصصة لأصحاب المصلحة التي نظمت في إطار برنامج الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١) أو غيرها من ورشات العمل التي نوقشت فيها الحاجة إلى القيام بجهود دعوة أكثر فعالية وإلى وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء؛

(ب) الزيادة السريعة في الطلب على الإحصاءات بقصد رصد نتائج السياسات والمبادرات الإنمائية. وبصرف النظر عن رصد تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من السياسات والمبادرات الإنمائية، تُظهر عمليات وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء عادةً أوجه الضعف الرئيسية في النظام الإحصائي الوطني وتكشف الحاجة إلى تدعيمه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نظم الرصد؛

(ج) المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. إذا اختار أي بلد المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، يكون قد التزم فعلا بوضع استراتيجية إحصائية.

وبعد إقرار الحاجة إلى وضع الاستراتيجية، يجب الشروع بعناية كبيرة في رسم خريطة طريق لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء.

٢- المرحلة الثانية: تقييم الوضع الراهن للنظام الإحصائي الوطني

يشمل التقييم الأعمال التالية:

(أ) تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الإحصاءات والفجوات الموجودة في البيانات؛

(ب) تقييم كل ناتج إحصائي رئيسي قياسا بمعايير الجودة المتفق عليها؛

(ج) تقييم قابلية القدرات وبيئة العمل السائدة (المؤسسية والهيكلية والفنية والموارد) لتلبية الاحتياجات المحددة من البيانات وملء الفجوات في البيانات؛

(د) تحليل استراتيجي، من الممكن أن يشمل مسحاً للبيئة المحيطة ينطوي على عملية بحث عامة لتحديد القوى التي قد تؤثر على الاستراتيجية، مثل التغيرات في السياسات الحكومية، والاتجاهات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغيرات في الاقتصاد، إضافة إلى تحليل أوجه القوة والضعف والفرص والأخطار.

٣- المرحلة الثالثة: الرؤية والتخطيط الإستراتيجي

الرؤية والتخطيط الاستراتيجي يمكن أن يشملا إعادة النظر في أهداف ومبادئ النظام الإحصائي الوطني، فضلا عن تحديد الأهداف والاستراتيجيات لإسداء المشورة. وعندئذ يمكن ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى خطة عمل لمواجهة العوائق المؤسسية/التنظيمية ويمكن استخدامها في تنمية الموارد البشرية، والإدارة، والهياكل الأساسية، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في مجالات العمل الفني.

٤- المرحلة الرابعة: تخطيط التنفيذ

لا بد من التشديد على أن وجود استراتيجيات ملائمة لا يكفي لجعل النظام الإحصائي الوطني فعالا، بل يجب أن تنفذ الاستراتيجيات تنفيذا فعالا وصحيحا، وينبغي أن يخضع تنفيذها وفعاليتها لرصد دقيق.

موجز لمراحل وضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء

المرحلة	الأهداف الوطنية	النواتج	الأنشطة	أصحاب المصلحة	المدة	تعليقات
لكل مرحلة		محضر اجتماع؛ توصيات؛ تقارير عن مهام؛ رسالة إلى مجلس الوزراء؛ تقرير.	تحديث برنامج شراكة مكتبة وثائق النظام الإحصائي؛ اجتماع سلطات التنسيق؛ صياغة تقارير مرحلية.	الحكومة ووزير الإحصاءات؛ منسق النظام الإحصائي؛ قائد الفريق الوطني؛ المستخدمون والمنتجون الرئيسيون؛ الشركاء ومستشارو أمانة برنامج الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن ٢١.	تعطى الأسبقية لجدول الأعمال السياسي. وتعدل المواعيد المحددة وفقا لذلك.	
المرحلة الأولى: الالتزام السياسي/الإطلاق	التزام سياسي بوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء ورسم خريطة طريق لعملية وضع الاستراتيجية.	تقرير استعراض الأقران؛ رسالة من وزير الإحصاءات إلى الزملاء والشركاء؛ اعتماد خريطة طريق لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء؛ وثيقة مشروع.	فيلم دعوة؛ اجتماعات مع الشركاء؛ استعراض الأقران؛ بعثات دراسية؛ تحديد الأعضاء المقبلين في الفريق الوطني؛ صياغة طلب التمويل.		١ إلى ٦ أشهر، حسب البلد.	يتطلب إعداد طلب تمويل ثلاثة أشهر تقريبا.
المرحلة الثانية: التقييم	إجراء تشخيص؛ تحديد الاحتياجات.	اتفاق مع الشركاء الوطنيين والدوليين؛ اعتماد ميزانية لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء	بعثات استشارية؛ إطلاق ورشة العمل (شراكة باريس ٢١)؛ مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة؛ جمع المعلومات عن حالة النظام من خلال مؤشرات بناء القدرة الإحصائية؛ إقرار نتائج ورشة العمل (شراكة باريس ٢١).		٢ إلى ٣ أشهر	تتطلب هذه المرحلة جمع كمية من البيانات أكبر مما تتطلبه المراحل الأخرى. عدد من التقارير متاح بالفعل.
المرحلة الثالثة: الرؤية والتخطيط الإستراتيجي	تحديد رؤية؛ اختيار الإستراتيجيات.	تقرير يتضمن الرؤية ودراسة مقارنة لسيناريوهات الاستراتيجية.	بعثات خبراء استشاريين؛ مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة؛ إقرار نتائج ورشة العمل (شراكة باريس ٢١)		شهر إلى ٣ أشهر	هذه المرحلة هي مرحلة تفكير وبحث في المستقبل وتوحيد وجهات النظر.

المرحلة	الأهداف الوطنية	النواتج	الأنشطة	أصحاب المصلحة	المدة	تعليقات
المرحلة الرابعـــة: تخطيط التنفيذ	وضع الجداول الزمنية للتنفيذ في صيغتها النهائية؛ إقرار آلية لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.	تقرير يشمل تسلسل الأنشطة وتنفيذ الجدول الزمني؛ تقرير يتضمن ترتيبات مفصلة ومحددة زمنيا لخطة التنفيذ والرصد.	بعثة خبراء استشاريين؛ حلقة حوار وطني (دليل شراكة باريس ٢١)؛ مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة؛ عملية تقدير التكاليف/ مائدة مستديرة للمانحين؛ تقديم تقارير رسمية إلى السلطات السياسية.		٦ إلى ٧ أشهر. تقابل هذه المدة النصف الثاني من السنة الأولى من الميزانية.	في هذه المرحلة يكون كثير من الأنشطة قد أدرج في جدول الأعمال. وتوضع الاستراتيجيات قبل المناقشات حول الميزانية ومشروع البرنامج للسنة الأولى من الميزانية.تقييم ذاتي من خلال مؤشرات بناء القدرة الإحصائية.
التنفيذ	تنفيذ الاستراتيجيات؛ تحقيق النتائج.	تقارير سنوية عن النظام الإحصائي؛ برامج سنوية مفصلة؛ ميزانيات سنوية.	إطلاق ورشة العمل (شراكة باريس ٢١)؛ صياغة تقارير سنوية؛ إعداد برامج وميزانيات سنوية مفصلة.	المنتجون؛ المستخدمون؛ الشركاء.	٤ إلى ٦ سنوات	يبدأ التنفيذ في السنة الأولى من الميزانية ضمن فترة الخطة.

ثانياً- الاحتياجات الإحصائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

ألف- لمحة عامة

عقدت منظمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مؤتمر قمة عالمياً شارك فيه ١٤٧ من رؤساء الدول والحكومات، وعُرف بمؤتمر قمة الألفية، وصدر عنه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وهذا الإعلان حدد الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عبارة عن قائمة من ٨ أهداف و١٨ غاية و٤٨ مؤشراً (انظر المرفق).

وتضمن الإعلان توصية طلب فيها إلى الأمين العام تقديم تقارير دورية الى الجمعية العامة عن التقدم المحرز والمشاكل التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما طُلب إلى الدول الأعضاء أن تعد تقارير وطنية دورية عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وحتى تاريخه، أعدَّ تسعة من أعضاء الإسكوا تقارير وطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية، هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وفلسطين والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن.

باء- اجتماع الخبراء الخامس المشترك بين الوكالات والمعني بالمؤشرات الإنمائية للألفية ٢٩ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

نظمت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام، اجتماع الخبراء الخامس المشترك بين الوكالات والمعني بالمؤشرات الإنمائية للألفية في نيويورك في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

وتشمل المهام المنوطة بفريق العمل المشترك بين الوكالات إعداد التقارير التالية:

(أ) تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٤ حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تقرير الأمين العام الشامل حول الأهداف الإنمائية للألفية (١٦ صفحة) الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥؛

(ج) تقرير بالألوان حول الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تقرير سينشر على شبكة الإنترنت ويتضمن وصلات إلكترونية إلى قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك وصلات إلكترونية إلى مساهمات اللجان الإقليمية في هذا المجال.

وتشمل مهام هذا الفريق أيضاً مراجعة لائحة المؤشرات الإنمائية للألفية ودراسة إمكانية تطويرها في مجالات محددة.

وقد طلب إلى اللجان الإقليمية، ومنها الإسكوا، أن تعمل على إعداد تقارير إقليمية حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الخاصة بها، علماً بأن تقرير الأمين العام الشامل لعام ٢٠٠٥ سيتضمن مساهمات من تلك اللجان.

كما طلب إلى البلدان أن تعد تقارير وطنية دورية حول التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، على أن يكون كل بلد قد أعد تقريراً واحداً على الأقل قبل عام ٢٠٠٥.

وعلى اللجان الإقليمية، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، أن تضمن أن الإحصاءات المعتمدة على المستوى الوطني هي التي ستستخدم عند إعداد التقارير الإقليمية، وبالتالي ستُدمج في قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وتقرير الأمين العام الشامل عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥.

واتُفق على أن تتعاون اللجان الإقليمية، ومنها الإسكوا، مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة لتقديم الدعم الفني إلى البلدان الأعضاء في تحضير التقارير الوطنية، مع إعطاء الأولوية للبلدان التي لم تصدر بعد أي تقرير وطني. وبالتالي، تعمل اللجان الإقليمية على تدعيم قدرات البلدان الأعضاء في مجال جمع البيانات من مصادر مختلفة، منها مثلاً التعدادات السكانية ومسوح الأسر المعيشية والسجلات الإدارية، مع إعطاء أولوية لتحسين قدرات البلدان على إنتاج البيانات الخاصة بالفقر والعمالة والنوع الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة والحسابات القومية والحكم السليم والديمقراطية.

جيم- أنشطة الإسكوا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية

في عام ٢٠٠٤، أعدت الإسكوا التقرير الإقليمي حول الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتناول، بالنسبة إلى كل هدف، الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية، والتحديات، والبيئة المساندة، والأولويات على صعيد تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، ويتضمن خلاصة عامة وتوصيات.

كما أنشأت الإسكوا قاعدة بيانات إقليمية خاصة بالمؤشرات الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت العدد السادس من مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى هذا الصعيد أيضاً، نظمت الإسكوا والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي في لبنان والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، اجتماع خبراء حول البيانات والمؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا. وهذا الاجتماع عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الإحصائيين الوطنيين ومحللي البيانات بالأهداف الإنمائية للألفية، ودعم القدرات الوطنية في مجال إنتاج الإحصاءات والمؤشرات وتحليلها، وذلك لمتابعة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على الصعيد الوطني. ومن أبرز توصيات الاجتماع إدراج عملية إنتاج المؤشرات الإنمائية للألفية في صلب مهام النظام الإحصائي الوطني.

والجدير بالذكر أن الإسكوا كانت، في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، قد عقدت ورشة عمل حول المؤشرات الاجتماعية مع التأكيد على الأهداف والمؤشرات الإنمائية للألفية. وهدفت هذه الورشة إلى التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، والالتزامات الدولية والوطنية بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وعلاقة هذه الأهداف بتحديات التنمية في دول الإسكوا، وأهمية متابعة ومراقبة التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، والمراجعة العامة لمؤشراتها.

وأشرفت الإسكوا كذلك على ترجمة الدليل المعنون "مؤشرات معدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية: التعريفات والأساس المنطقي والمفاهيم والمصادر" الذي صدر عن فريق عمل مشترك بين الوكالات بالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويتضمن هذا الدليل البيانات الوصفية الخاصة بمؤشرات الألفية، فيبين، مثلاً، التعريف والأساس المنطقي لكل مؤشر، وطريقة حسابه، ومصادر البيانات العائدة له، والوكالات المعنية بجمع البيانات ونشرها.

دال- توفر البيانات عن المؤشرات الإنمائية للألفية في بلدان الإسكوا

في إطار تحديد مدى توفر البيانات عن المؤشرات الإنمائية للألفية في بلدان الإسكوا، اعتُبر أن البيانات متوفرة في بلدٍ معين في حال تيسرها عن عامين على الأقل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

فبالنسبة إلى الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، لا تتوفر البيانات عن المؤشر ٢ (نسبة فجوة الفقر) والمؤشر ٣ (حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني) إلا في خمسة من أعضاء الإسكوا الثلاثة عشر، وتتوفر البيانات عن المؤشر ١ (نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم) في ستة من أعضاء الإسكوا.

وبالنسبة إلى الهدف الثاني المعني بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والثالث المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والرابع المعني بتخفيض معدل وفيات الأطفال، والخامس المعني بتحسين الصحة النفاسية، تتوفر البيانات عن جميع المؤشرات في معظم بلدان الإسكوا.

وبالنسبة إلى الهدف السادس المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، تبين أن البيانات غير متوفرة في أي من أعضاء الإسكوا عن المؤشر ٢٠ (معدل التحاق الأيتام بالمدارس إلى معدل التحاق غير الأيتام من الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة) والمؤشر ٢٢ (نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها).

وبالنسبة إلى الهدف السابع المعني بكفالة الاستدامة البيئية، اتضح أن البيانات غير متوفرة في أي من أعضاء الإسكوا عن المؤشر ٢٩ (نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة)، ومتوفرة في بلد واحد فقط عن المؤشر ٣٢ (نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حق مضمون في حيازة المسكن).

وبالنسبة إلى الهدف الثامن المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، لم تتوفر البيانات إلا عن المؤشرات ٤٥ (معدل البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة)، و٤٦ (نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام)، و٤٧ (عدد خطوط الهاتف

الثابت والنقال لكل ١٠٠ شخص)، و٤٨ (عدد الحواسيب الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص).

وبالفعل، عمدت الإسكوا إلى تقييم القدرات الإحصائية في بعض بلدانها الأعضاء (الجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن) في مجال مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك حسبما ورد في التقارير الوطنية المنشورة، حتى تاريخ إعداد التقرير، عن الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا التقييم تناول، بالنسبة إلى كل هدف، القدرة على جمع البيانات، ونوعية بيانات المسوح الحديثة، والقدرة على المتابعة الإحصائية، والقدرة على التحليل الإحصائي، والقدرة على دمج التحاليل الإحصائية في السياسات والتخطيط، والقدرة على المتابعة والتقييم. وقد تبين أن قدرة البلدان على جمع البيانات هي الأضعف بالنسبة إلى الهدف السادس المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والهدف السابع المعني بكفالة الاستدامة البيئية، وخاصة في اليمن. ولم تبين التقارير الوطنية للدول المعنية قدراتها الإحصائية بالنسبة إلى الهدف الثامن المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية لأن أغلب الغايات الواردة فيه لا تنطبق عليها.

هاء- الاحتياجات الإحصائية لدعم قدرات بلدان الإسكوا في جمع بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية

يتطلب قياس المؤشرات الإنمائية للألفية قدرات إحصائية لتوفير البيانات الآنية والدقيقة والموثوقة والقابلة للمقارنة. ويمكن بناء القدرات الإحصائية الوطنية من خلال أنشطة مختلفة، يذكر منها الرحلات الدراسية لكبار الإحصائيين، والمنح التعليمية للعاملين في الأجهزة الإحصائية الوطنية، والدورات التدريبية المحلية والإقليمية والدولية في مجال جمع الإحصاءات المختلفة ونشرها وتحليلها واستخدامها.

١- الاحتياجات الإحصائية والجهات المعنية

(أ) الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

يجب تدعيم القدرات الإحصائية الوطنية في مجال تنفيذ مسوح دخل ونفقات الأسر ومسوح الأسر المعيشية والمسوح الوطنية حول الغذاء والصحة والسكان، واعتماد نموذج المقاييس الأنتروبومترية. وأبرز الجهات المعنية بالهدف الأول هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات العمل، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

(ب) الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

ينبغي تدعيم القدرات الإحصائية الوطنية في مجال تنفيذ مسوح الأسر المعيشية والتعدادات السكانية وتحديث سجلات وزارة التربية والتعليم. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات التربية والتعليم، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

(ج) الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من الضروري تدعيم القدرات الإحصائية الوطنية في مجال تنفيذ مسوح القوى العاملة وتحديث سجلات وزارة التربية والتعليم وسجلات برامج الضمان الاجتماعي وسجلات البرلمانات الوطنية، وتنفيذ المسوح الأسرية والتعدادات السكانية. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات التربية والتعليم والبرلمانات الوطنية، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتحاد البرلماني الدولي.

(د) الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

من الضروري تفعيل نظام تسجيل الواقعات الحيوية وتعزيز قدرات الدول في مجال تنفيذ مسوح الأسر المعيشية (ومنها مشروع الدول العربية لتنمية الطفل والمسح الديمغرافي والصحي ومسوح المؤشرات المتعددة) والتعدادات السكانية، وفي تحديث السجلات الإدارية الخاصة بتحصين الأطفال. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات الصحة، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية.

(هـ) الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

ينبغي العمل على تحسين نظام تسجيل الواقعات الحيوية وقدرات الدول على تنفيذ مسوح الأسر المعيشية المذكورة آنفاً (ومنها مشروع الدول العربية لتنمية الطفل والمسح الديمغرافي والصحي والمسوح المتعددة المؤشرات)، وتحديث السجلات الصحية باستمرار. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات الصحة، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية.

(و) الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

يجب تحسين قدرات الدول في مجال تنفيذ التعدادات السكانية والمسوح الديمغرافية والصحية الشاملة والمتعددة المؤشرات، وإضافة وحدات مسح الملاريا إلى مسوح الأسر، وتدعيم نظام تسجيل الواقعات الحيوية وتحديث سجلات وزارة الصحة. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات الصحة، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وشعبة السكان في الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية.

(ز) الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

ينبغي للبلدان أن تعمل على جمع الإحصاءات الوطنية حول الغابات وتحسين سجلات وزارة البيئة والوزارات الأخرى التي تحدد المناطق المحمية، وجمع البيانات الإدارية التي تبلغ عن المرافق الجديدة والمرافق القائمة، وإجراء مسوح الأسر المعيشية. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات البيئة الوطنية، إضافة إلى عدة منظمات وبرامج تابعة للأمم المتحدة، منها اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج المقارنات الدولية.

(ح) الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

لا تتوفر في بلدان الإسكوا بيانات إلا عن بعض مؤشرات هذا الهدف، ومن الضروري تدعيم قدرات تلك البلدان في مجال إجراء مسوح القوى العاملة والتعدادات السكانية، وتحسين السجلات الإدارية. والجهات المعنية بهذا الهدف هي الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات العمل ووزارات الاتصالات، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢- متطلبات جمع البيانات

لكي تكون البيانات التي يجري جمعها في بلدان الإسكوا قابلة للمقارنة الدولية وقادرة على إنتاج المؤشرات الإنمائية للألفية والمؤشرات الإنمائية عموماً، ينبغي مراعاة المتطلبات التالية:

(أ) على صعيد جمع البيانات

(١) إجراء تعدادات دورية للسكان والمساكن والمنشآت.

(٢) إجراء مسح دخل ونفقات الأسرة كل ٥ سنوات؛

(٣) إجراء مسح القوى العاملة سنويا على الأقل؛

(٤) إجراء المسوح الأسرية المتخصصة التي تتناول قضايا مختلفة، ومنها الإعاقة والتغذية؛

(٥) تطوير الإحصاءات الجارية المستمدة من السجلات الإدارية، ومنها إحصاءات التعليم والمعلومات حول سوق العمل والهجرة والإحصاءات الحيوية.

(ب) على الصعيد المنهجي

(١) اعتماد المفاهيم الحديثة في مجال إحصاءات العمل، التي صدرت عن المؤتمرات الدولية لإحصائيي العمل، وآخرها المؤتمر السابع عشر الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

(٢) اعتماد التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، ومنها التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، والتصنيف الدولي الموحد للمهن، والتصنيف الدولي الموحد للتعليم. والجدير بالذكر أن معظم هذه التصنيفات يجري تحديثها حالياً؛

(٣) دمج منظور النوع الاجتماعي في العملية الإحصائية عند تصميم المسوح وتنفيذها وجدولة نتائجها ونشرها.

(ج) على الصعيد المؤسسي

إعادة هيكلة الأجهزة الإحصائية دورياً، وذلك لتلبية الاحتياجات المستجدة لمستخدمي البيانات.

واو- خلاصة

البيانات الخاصة بالمؤشرات الإنمائية للألفية متوفرة في معظم بلدان الإسكوا بالنسبة إلى الأهداف المعنية بالتعليم، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، والصحة النفاسية. أما البيانات المتعلقة بالفقر والجوع، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والاستدامة البيئية، والشراكة العالمية من أجل التنمية، فمعظمها غير متوفر في بلدان الإسكوا.

ولذلك ينبغي لمعظم بلدان الإسكوا بذل جهود كبيرة لتحسين قدراتها في مجال إنتاج الإحصاءات الآنية والدقيقة والموثوقة والصالحة للمقارنة، بغية متابعة تنفيذ التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الإطار، ينبغي لهذه البلدان اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) اعتبار عملية إنتاج المؤشرات الإنمائية للألفية ضمن مهام النظام الإحصائي الوطني؛

(ب) تزويد الإسكوا والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة دورياً بالمؤشرات الإنمائية للألفية؛

(ج) إعداد ونشر تقارير وطنية حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على أن ينشر كل بلد تقريراً وطنياً واحداً على الأقل قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تاريخ تقديم تقرير الأمين العام الشامل حول الأهداف الإنمائية للألفية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كذلك ينبغي للإسكوا ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المنطقة اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) إنشاء فريق عمل فنّي مشترك بين الوكالات ومتخصص بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، يعنى بتطوير قاعدة بيانات عن المؤشرات الإنمائية للألفية وإعداد تقرير إقليمي عن التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا؛

(ب) تعزيز الشراكة بين بلدان الإسكوا في مجال دعم وتطوير الأنشطة المتعلقة بالتعدادات السكانية، كجزء من المشروع الدولي الذي ترعاه الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال إنتاج بيانات ومؤشرات دقيقة عن الدخل وتوزيعه، بما في ذلك إعداد تقديرات دورية عن مسوح دخل ونفقات الأسر والناتج المحلي الإجمالي ومكوّناته القطاعية بالأسعار الجارية والثابتة، والإنفاق على هذا الناتج بالأسعار الجارية والثابتة، وحسب نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣.

ثالثاً- برنامج المقارنات الدولية: الواقع والاحتياجات

ألف- لمحة عامة

يتعاون البنك الدولي مع المجتمع الإحصائي العالمي والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشعبة الإحصائية في المجموعة الأوروبية ومجموعة من الهيئات الإقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في تنفيذ الدورة الجديدة المطورة لبرنامج المقارنات الدولية. وتعرف بـ "دورة ٢٠٠٤" أو "دورة الألفية الجديدة"، وتشمل الفترة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وقد جرى الإعداد لهذه الدورة منذ أواخر عام ٢٠٠١، فوجهت الدعوات إلى الجهات الإقليمية والمؤسسات المالية والدول للمشاركة في البرنامج في دورة ٢٠٠٤.

وتأسس برنامج المقارنات الدولية في عام ١٩٦٨، ونُفذت المسوح الميدانية لأول دورة في عام ١٩٧٠. وقد ازداد عدد الدول المشاركة فيه من عشر دول في الدورة الأولى إلى ١١٨ دولة في الدورة السادسة (١٩٩٣-١٩٩٦)، ثم إلى ١٦٠ دولة في الدورة الجديدة. ويعتبر برنامج المقارنات الدولية حالياً جزءاً أساسياً من العمل الإحصائي الوطني في دول أوروبا، وكذلك في رابطة الدول المستقلة.

والغاية الأساسية من برنامج المقارنات الدولية هي توفير أدوات قياس إضافية لتعزيز إجراء المقارنات حول أثر مماثلات القوة الشرائية في البلدان قيد المقارنة، وذلك لأن هذه الأدوات والمؤشرات ستجعل المقارنة بين الاقتصادات المتنوعة تأخذ في الاعتبار تأثيرات الأسعار النسبية على القوة الشرائية للدخل.

وتتلخص أهداف برنامج المقارنات الدولية في قياس الناتج المحلية الإجمالية والدخول والنفقات للبلدان قيد المقارنة بمعايير مماثلات القوة الشرائية، واستخراج المؤشرات والأرقام القياسية المختلفة، ومنها مثلاً، مؤشرات الإنتاجية، ومؤشرات الاستثمار، ومؤشرات مستويات المعيشة، ومؤشرات الفقر، والأرقام القياسية لأحجام ولأسعار الاقتصادات المتنوعة.

باء- واقع برنامج المقارنات الدولية

يقوم برنامج المقارنات الدولية أساسا على نظام إحصائي متكامل مع التحليل الاقتصادي، بحيث يستخدم الطرق الإحصائية لاشتقاق البيانات الضرورية لاحتساب مؤشرات مماثلات القوة الشرائية والأرقام القياسية الحقيقية للأسعار والأحجام. وهكذا، يكون الغرض من البرنامج هو الحصول على بيانات محددة عن أسعار السلع والخدمات بمواصفات محددة، وعن الإنفاق الحكومي والعام وعن تقديرات الناتج المحلية الإجمالية ومكوناتها بمستويات مختلفة التفصيل. وتسخر كل هذه الإحصاءات لحساب مماثلات القوة الشرائية للدخل بالعملات الوطنية للبلدان المشمولة بالمقارنة. وينطوي هذا الحساب على معالجات إحصائية تستدعي استخدام حزم من البرمجيات لتسهيل العمليات الحسابية.

وقد جرى تطوير برنامج المقارنات الدولية في دورته الحالية، بحيث يكون أكثر تركيزا على قضايا التنمية المستدامة، بما فيها قضايا الفقر. كما أعيد تصميم البرنامج، بحيث يتفادى عيوب الدورات السابقة المتمثلة في قصور البيانات أو عدم اتساقها وعدم مصداقيتها، ومن ثم النتائج، وعدم التخطيط الزمني الجيد للتنفيذ، وعدم وضع استراتيجية لضمان استمرارية البرنامج، وعدم القدرة على توفير الموارد المالية الكافية،

والنقص الكمي والنوعي في الموارد البشرية، وقلة الدعم المطلوب من المستفيدين الرئيسيين وقلة الحماس لدى البعض في الدول المشاركة.

ولذلك وُضعت استراتيجية جديدة تسعى إلى تقوية البرنامج وتضمن الحصول على بيانات أكثر دقة وواقعية لمماثلات القوة الشرائية، كما تسعى إلى ضمان استمرارية البرنامج بتوالي دوراته على فترات زمنية متقاربة، بالإضافة إلى تعاضد البرنامج مع البرامج الإحصائية الوطنية ضمن إطار خطة شاملة لبناء وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والإقليمية. وتشمل الاستراتيجية الجديدة لبرنامج المقارنات الدولية، في دورة ٢٠٠٤، حساب مماثلات القوة الشرائية الخاصة بقياس الفقر باعتبارها جزءا متكاملاً مع سائر أعمال البرنامج، وتأمين الموارد الكافية لتنفيذ وإدارة البرنامج في جميع مواقعه الوطنية والإقليمية.

ويتلخص الهدف الرئيسي لتلك الدورة في إعادة بناء الثقة في أهمية البيانات المحتسبة على أساس مماثلات القوة الشرائية، باعتبارها المنتج الرئيسي لبرنامج المقارنات الدولية، وإنتاج بيانات ذات جودة عالية وقابلية للمقارنة.

وتتصف نتائج البرنامج بطبيعتها التحليلية، وبالتالي إمكانية توظيفها لأغراض إعداد البحوث ورسم السياسات المتعددة. فقياس النواتج المحلية بمعايير مماثلات القوة الشرائية للبلدان قيد المقارنة، يعني أن في ظل مستويات تقنية وموارد محددة، يمكن إجراء مقارنة موضوعية لأحجام النواتج الحقيقية في البلدان التي تنتج سلعا وخدمات متشابهة. وهذه المقارنة ستساعد على تحديد الفوارق المطلقة والنسبية في اقتصادات تلك البلدان، كما ستوفر مدلولات تحليلية للبحث العلمي ولراسمي السياسات المتعلقة بإدارة الموارد ومستويات الإنتاجية والتقنيات المستخدمة والاستثمارات والأسواق.

وقياس الأداء الاقتصادي للبلدان قيد المقارنة، بمعيار الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة الاسمية، سيوفر مؤشرات لقياس مستويات المعيشة، والاستنتاجات اللازمة لرسم السياسات المناسبة لمعالجتها.

والجدير بالذكر هنا أن المقارنات تكون أكثر واقعية عند عدم وجود فروق كبيرة في نوعية الحياة بين البلدان المقارنة، وتصبح أقل تعبيراً عن الواقع الحقيقي للقوة الشرائية للدخل عند وجود فروق كبيرة في نوعية الحياة بين البلدان.

وتشمل نتائج البرنامج حسابات للأرقام القياسية لأحجام ولأسعار السلع والخدمات المنتجة. وتعتبر هذه المؤشرات من أدوات البحث القياسي الكمي التي تستخدم في وضع سياسات إدارة الأسعار، بالإضافة إلى استخدامها في تعديل أرقام الحسابات القومية لأغراض المقارنات الدولية. وقياس بنود الإنفاق بالقيم الحقيقية للقطاعات الاقتصادية سيتيح مقارنة النفقات الحكومية بالقيم الحقيقية بين البلدان المقارنة مما يوضح التباينات في كيفية تخصيص الموارد وتوظيفها، وبالتالي تقييم الأداء والكفاءة بين البلدان المختلفة إذا ما كانت هذه البلدان متقاربة في مستويات تطورها ونوعية خدماتها.

وولد التحول السريع نحو العولمة وتكامل الأسواق العالمية حاجة المؤسسات المالية إلى قاعدة معرفة إحصائية قوية، ومن ثم أصبح الطلب على بيانات قابلة للمقارنة دولياً من اهتمامات الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات وبعض المستثمرين.

وتتميز مماثلات القوة الشرائية بإمكانات عديدة تساعد على توفير مؤشرات تستخدم فيما يلي:

(أ) مقارنة القيم الاقتصادية التي تجسد الاختلافات التي لا يمكن قياسها بالاعتماد على سعر الصرف، فمماثلات القوة الشرائية عبارة عن عدد الوحدات المطلوبة من العملة الوطنية لدولة ما لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي يكون الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية لدولة الأساس. وهي بذلك تتيح أساساً أفضل للمقارنة بين المستويات الاقتصادية للدول مما تقدمه أسعار صرف العملات، التي لا تجسد الاختلافات في مستويات الأسعار بين الدول، ولا تتأثر بتقلبات الأسعار ذاتها؛

(ب) تقييم التقدم الحقيقي المقارن لتطور مستويات الدخل في الدول المقارنة، فمماثلات القوة الشرائية تستخدم في حساب القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي ككل، أو لأي من تفريعاته، مما يتيح إمكانية تحليل هياكل الأسعار والأحجام المختلفة، والذي لا يمكن إجراؤه باستخدام أسعار الصرف فقط؛

(ج) إجراء الدراسات والبحوث الدقيقة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد الدراسات المقارنة للسوق، فبعض نواتج مماثلات القوة الشرائية يمكن استخدامها في بناء الأرقام القياسية للتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى الأرقام القياسية التي قد تستخدم في تقدير التكاليف الاقتصادية المقارنة لوحدة العمالة ووحدة الاستهلاك السلعي الوسيط المقارن؛

(د) قياس خط البداية لمستوى الفقر ومن ثم مراقبة التقدم المحرز نحو تخفيض مستوى الفقر، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، فبرنامج المقارنات الدولية في دورة ٢٠٠٤، سيشمل قياسات لمماثلات القوة الشرائية للشرائح الفقيرة، تساعد في تحديد خط الفقر ومن ثم متابعة تطوراته. وفي هذا الشأن، تكون سلة السلع التي يستهلكها الفقراء في البلدان المقارنة هي أساس المقارنات النسبية للأسعار والقوة الشرائية لدخول الفئات الفقيرة.

١- مشاركة الإسكوا في برنامج المقارنات الدولية، دورة ٢٠٠٤

شاركت الإسكوا لأول مرة في الدورة السادسة، فتبنت صيغة مصغرة لتنفيذ البرنامج، وذلك باستخدام قاعدة ضيقة من البيانات غطت إحدى عشرة دولة عضواً، وتشارك في هذه الدورة الجديدة بالعدد نفسه.

وإدراكاً لأهمية برنامج المقارنات الدولية، والنفع الذي يمكن أن يعود به على العمل الإحصائي في المنطقة، أعربت الإسكوا والدول الأعضاء عن الموافقة على الانضمام إلى هذه الدورة المطورة لبرنامج المقارنات الدولية منذ بداية عام ٢٠٠٢. ويتلخص الهدف الاستراتيجي للإسكوا من المشاركة في برامج المقارنات الدولية، دورة ٢٠٠٤، في تطوير وتحسين أساليب القياس ومراقبة تقدم العمل الإحصائي في الدول الأعضاء نحو تحقيق الأهداف الألفية للتنمية عموماً، والتركيز على الهدف المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع خصوصاً. كما تتوخى الإسكوا من المشاركة في البرنامج تقوية البرامج الإحصائية المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية عن طريق بناء القدرات الإحصائية، وتكامل البرامج الإحصائية الوطنية ومواءمتها مع برنامج المقارنات الدولية.

٢- الإجراءات التي اتخذتها الإسكوا للمشاركة في برنامج المقارنات الدولية

اتخذت الإسكوا عدة إجراءات ووضعت عدة قواعد، شأنها شأن جهات إقليمية أخرى، تهدف إلى تنفيذ برنامج المقارنات الدولية، دورة ٢٠٠٤، بنجاح. وتتلخص تلك الإجراءات والقواعد فيما يلي:

(أ) تكوين فرق عمل وطنية في كل من الدول المشاركة، تتسم بإدارة فاعلة وتنسيق مستمر مع المكتب الإقليمي لمنطقة غربي آسيا، ويتمتع عناصرها بقدرات فنية ومهارات تطبيقية تساعد على تلقي التدريب اللازم لتنفيذ البرنامج؛

(ب) العمل على توفير الموارد المالية قدر الإمكان لضمان التنفيذ الجيد لجميع مراحل البرنامج؛

(ج) تحسين نوعية ومستوى المعرفة فيما يتعلق بتقنيات العمل المطورة والإرشادات والمعايير الخاصة بتنفيذ الدورة الجديدة لبرنامج المقارنات الدولية، عن طريق عقد العديد من الاجتماعات وورشات العمل، وتقديم المساعدات الفنية المباشرة للدول؛

(د) حث الدول المشاركة على تنفيذ البرنامج عن طريق المشاركة الفعلية لكوادرها الإحصائية في التنفيذ، والتدريب وبناء القدرات الإحصائية لأكبر عدد ممكن من الكوادر الوطنية؛

(هـ) تحقيق التعاضد الممكن بين الجهود المبذولة في جمع البيانات الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية والبرامج الإحصائية الوطنية العادية والمتعلقة بإحصاءات الأسعار والحسابات القومية، فقد جرى تطوير نظام جديد لتحديد سلة السلع والخدمات لجمع أسعارها التي ستستخدم في حساب مماثلات القوة الشرائية، يأخذ في الاعتبار سلة السلع والخدمات التي تستخدم في حساب الرقم القياسي للمستهلك، ومن ثم يمكن حساب هذا الرقم القياسي مستقبلا كمؤشر إضافي من واقع نتائج برنامج المقارنات الدولية مما يؤدي إلى تطويره وتحسينه. وكذلك يرتبط برنامج المقارنات الدولية مع إعداد الحسابات القومية على أساس نظام ١٩٩٣. ونتيجة لهذا الترابط، سيجري تطوير إحصاءات الأسعار في الدول الأعضاء، وذلك باستخدام المفاهيم الجديدة لتحديد مواصفات السلع، وكذلك باستخدام مجموعة البرمجيات التي يجري بواسطتها جمع الأسعار وتحليل نتائجها؛

(و) توحيد المعايير والأساليب الإحصائية لدى الدول الأعضاء، مما يساعد على استخراج مؤشرات وطنية وإقليمية يمكن مقارنتها محلياً ودولياً؛

(ز) إشراك الجهات المشاركة والمستفيدة من البرنامج في طلب الدعم المالي من الجهات الممولة، وخلق صورة جيدة عن برنامج المقارنات الدولية تتصف بالمصداقية، وذلك عن طريق إجراء العديد من الاجتماعات مع مكتب البرنامج الإقليمي في الإسكوا، وعن طريق تكوين مجلس تنفيذي مكون من مجموعة من المنسقين الوطنيين للبرنامج والخبراء الدوليين للتعاون مع المنسق الإقليمي في إدارة وتنفيذ البرنامج؛

(ح) إنشاء موقع إلكتروني خاص ببرنامج المقارنات الدولية لمنطقة غربي آسيا ضمن موقع الإسكوا على شبكة الإنترنت، وربط هذا الموقع بموقع البرنامج على عنوان البنك الدولي.

جيم- الاحتياجات الإحصائية لتعميق الاستفادة من برنامج المقارنات الدولية في منطقة غربي آسيا

من الاحتياجات اللازمة لتعميق المشاركة في برنامج المقارنات الدولية في منطقة غربي آسيا:

١- التوجه نحو تحقيق المزيد من الاستمرارية لبرنامج المقارنات الدولية، وذلك لضمان الاستفادة القصوى منه، واستخدام نتائجه لإجراء المقارنات. ولتحقيق تلك الاستمرارية، يجب تطوير الوضع المؤسسي للبرنامج، بحيث تنشأ وحدات لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي ومناطق العالم المختلفة، بما فيها المنطقة العربية، وجميع الدول الأعضاء المشاركة في البرنامج؛ وتتوفر آلية عمل لتلك الوحدات تنفذ خططاً مدروسة وبرامج زمنية دقيقة؛ ويستفاد من التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لربط جميع مراكز العمل الوطنية والإقليمية مع المركز الرئيسي في البنك الدولي ومع بعضها البعض؛ وتنبثق من تلك الوحدات الوطنية المقترحة نقاط اتصال داخل الدولة في الأقاليم والمحافظات الرئيسية وفي الجهات الحكومية وغير الحكومية المنتجة للبيانات.

٢- ضرورة دعم الحكومات في دول الإسكوا للدوائر والمكاتب والأجهزة المركزية للإحصاء، بحيث تصبح بالفعل المركز الرئيسي في الدولة المسؤول عن إدارة البيانات وإعداد الإحصاءات القابلة للمقارنة. ولذلك يؤمل أن تقوم حكومات الدول الأعضاء بوضع الأجهزة المركزية للإحصاء في أعلى مستوى مؤسسي في الدولة، أسوة بمجموعة الثمانية من الدول المتقدمة، مع إعطائها سلطة الرقابة على صحة وجودة البيانات الخام التي تُنتج في الوزارات والمؤسسات المختلفة في الدولة، ومسؤولية استخراج المؤشرات والإحصاءات اللازمة لصنع القرار.

٣- رفع مستوى أداء الكوادر الإحصائية العاملة في الأجهزة والمكاتب المركزية للإحصاء فيما يتعلق بطرق وأساليب جمع البيانات وتحليلها، وتركيب الأرقام القياسية، واستخراج المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرار، وتصميم النماذج الإحصائية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة. ولذلك من الأهمية أن تتفاعل تلك الكوادر مع مستخدمي البيانات والإحصاءات والمؤشرات المحتسبة، وذلك بعقد ندوات مع الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى والمصارف ومؤسسات الاستثمار ...الخ، للتعرف على أهدافهم واحتياجاتهم من البيانات والمؤشرات الإحصائية.

٤- تفهم الدول المشاركة في برنامج المقارنات الدولية أنها ليست فقط شريكة في البرنامج بل هي صاحبة المصلحة الرئيسية والمستفيدة المباشرة من نتائجه، وعليها تنفيذ البرنامج في مواعيد محددة حسب البرنامج الزمني الموضوع والمتفق عليه. وجميع فرق العمل الوطنية لبرنامج المقارنات الدولية في منطقة الإسكوا تعمل بتعاون تام مع فريق عمل البرنامج في الإسكوا، وتقوم بتنفيذ واجباتها بحماس شديد. ولكن، ربما يؤدي تزاحم البرامج الأخرى لدى بعض الدول المشاركة إلى تأخير تنفيذ العمل الخاص ببرنامج المقارنات الدولية بين حين وآخر، مما يؤثر على سير العمل الكلي. وتحاول الإسكوا أن تساعد قدر الإمكان عن طريق تقديم المساعدات الفنية لإنجاز العمل في الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

٥- طبيعة المرحلة المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية، دورة ٢٠٠٤، تستدعي وضع البرنامج ضمن أولويات عمل الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء المشاركة، وذلك بغية إعداد مماثلات القدرة الشرائية من جهة وتطوير مؤشرات الأسعار من جهة أخرى.

- مشاركة جميع الأطراف المعنية في توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج. وإنما يحقق ذلك، إذا ما تحققت البنود السابقة، وخاصة فكرة إنشاء وحدات لبرنامج المقارنات الدولية ضمن هياكل التنظيمية للجهات المشاركة. ولذلك يجب إدراج موارد مطلوبة في ميزانيات إضافية أو إعادة توزيع ميزانيات الخاصة بأجهزة ومكاتب الإحصاء المركزية في الدول الأعضاء والجهات الإقليمية الممولة لإدراج مخصصات اللازمة لتنفيذ برامج الأرقام القياسية للأسعار ومنها برنامج المقارنات الدولية. وسيكون من الضروري أن تلجأ الدول المشاركة إلى الاعتماد على مصادر تمويل إضافية من الصناديق العربية والهيئات الدولية الممولة للمشاريع الهامة في الدول النامية لغرض تنفيذ برنامج المقارنات الدولية.

رابعاً- نظام الحسابات القومية: الواقع والاحتياجات

ألف- لمحة عامة

منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، بدأت معظم بلدان منطقة الإسكوا في إعداد بعض حساباتها الإجمالية وفقا لنظام الحسابات القومية، ١٩٥٣. ومع بداية السبعينات، أولت اهتماما أكبر لتطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ١٩٦٨. وبنهاية القرن الماضي، أخذت بعض هذه البلدان في التحول إلى إعداد حساباتها الأساسية وفق النظام الجديد للحسابات القومية، ١٩٩٣. إلا أن تلك البلدان تتفاوت من حيث مراحل تنفيذ النظام والمستوى الذي بلغته في التطبيق داخل كل مرحلة.

والهدف الأساسي لنظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ هو تحديث نظام، ١٩٦٨، بحيث يواكب التطورات الكبيرة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية والعلاقات المتبادلة الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن التنسيق مع نظم الإحصاءات الأخرى بغرض تحقيق الاتساق والمواءمة معها وفقا للمعايير الإحصائية الدولية المتبعة. كما يساعد النظام في إعطاء صورة شاملة عن الاقتصاد الوطني من خلال بيان الموارد المتاحة له واستخداماتها. ويعد هذا النظام مرشدا جيدا للمحاسبين القوميين في جميع أنحاء العالم، ويتيح مرونة في التطبيق، كما يسهم في تعزيز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء عموما.

باء- واقع التجارب التطبيقية للنظام في دول منطقة الإسكوا

انقضت أكثر من عشرة أعوام على صدور النظام الجديد للحسابات القومية، إلا أن عددا غير قليل من دول الإسكوا لم يقطع شوطا كبيرا في تطبيقه، بطريقة تنسجم مع التطورات الاقتصادية الدولية الجارية عموما. فهناك الكثير من التجارب العملية التي بدأ تنفيذها منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، لتطبيق النظام في عدد من دول المنطقة وفق خطط وبرامج محددة تتباين تفاصيلها ونتائجها حسب الظروف الإحصائية والفنية والتمويلية والاحتياجات التحليلية لكل دولة.

وقد ضمت هذه التجارب تحديدا كل من الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان وفلسطين وقطر ومصر، وهي التي توفرت عنها معلومات موثقة. أما سائر بلدان الإسكوا، وهي الإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن، فهي تبذل جهودا حثيثة نحو تطبيق نظام عام ١٩٩٣. ولا بد من التأكيد هنا أن بعض هذه البلدان قطع شوطا لا بأس به في مجال تطبيق النظام، حسبما تشير إليه الردود على استبيان الإسكوا السنوي عن دراسات الحسابات القومية، إلا أن كثيرا من بلدان المنطقة لم يتمكن بعد من الاستجابة لطلب الإسكوا تزويدها بالأرقام بالأسعار الثابتة، وخاصة فيما يتعلق بالدخل المتاح للتصرف به وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

ومع أن تجارب تلك الدول تفاوتت، من حيث مستوى التطبيق والمراحل التي قطعتها في التنفيذ، يجمعها قاسم مشترك من حيث خطوات الإعداد لتطبيق وتنفيذ النظام، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) إعداد البيانات حسب مصادرها الأساسية وفقا لتصنيف القطاع المؤسسي؛
(ب) توحيد المفاهيم على مستوى كل قطاع؛
(ج) معالجة موضوع الشمول وطرق التقييم؛

(د) بناء الحسابات الاقتصادية المتكاملة والمتسلسلة لكل قطاع؛
(هـ) بناء جداول الموارد والاستخدامات؛
(و) تحقيق التكامل والاتساق بين الحسابات القطاعية الاقتصادية المتكاملة.

كما اشتركت هذه التجارب أيضا في إعداد حسابات كل قطاع على حدة من القطاعات المؤسسية، وهي بالتحديد الشركات غير المالية، والشركات المالية، والحكومة العامة، والأسر المعيشية، المؤسسات التي لا تتوخى الربح وتخدم الأسر. وهذه الحسابات هي: حساب الإنتاج؛ حساب توليد الدخل؛ حساب توزيع الدخل الأولي؛ حساب توزيع الدخل الثانوي؛ حساب إعادة توزيع الدخل العيني؛ حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به؛ حساب رأس المال؛ الحساب المالي.

وعموماً، تفاوتت عملية إعداد الحسابات المختلفة فيما بين الوحدات المؤسسية من حيث عددها. فعلى سبيل المثال، تم إعداد حسابات الإنتاج مرورا بباقي الحسابات في قطاع الشركات غير المالية حتى حساب رأس المال، كما في حالات مصر والأردن وسلطنة عُمان. وجدير بالذكر، أنه لم يتم إعداد الحساب المالي في بعض هذه التجارب لعدم توفر بيانات عن التغير في الأصول المالية.

١- دور الإسكوا في تطبيق النظام

منذ صدور هذا النظام، عقدت الإسكوا، إما منفردة أو بمشاركة بعض المنظمات الإقليمية والدولية، العديد من الدورات التدريبية والندوات للمتخصصين من الكوادر الفنية العاملة في دوائر الحسابات القومية في الدول الأعضاء. وكان الهدف من ذلك التعريف بالنظام الجديد للحسابات القومية، ١٩٩٣، وإلقاء الضوء على سماته الرئيسية والعامة، وبيان المنهجية المستخدمة في تطبيقه، فضلا عن توضيح مدى علاقته بالنظام القديم، ١٩٦٨، وبمنهجيات النظم الإحصائية الدولية الأخرى مثال دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) ودليل إحصاءات مالية الحكومة ودليل الإحصاءات النقدية والمصرفية، التي تصدرها جميعا دائرة الإحصاء في صندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر أن الإسكوا حاولت إعداد مشروع إقليمي يضم عدة دول من المنطقة بهدف تطبيق النظام. غير أن مشاكل التمويل حالت دون إتمام هذا المشروع، ودفعت الدول الأعضاء إلى تبني مشاريع أو برامج منفصلة تعد خصيصا لكل منها على حدة وفق ظروفها الإحصائية والفنية والمادية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الإسكوا من خلال مستشارها الإقليمي للحسابات القومية.

٢- الصعوبات والمشاكل الناشئة من تطبيق نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣

صادفت تلك التجارب التطبيقية كثيرا من الصعوبات والمشاكل عند تركيب الحسابات القومية. فبعض البلدان اعتمدت في تركيب تلك الحسابات على النشرات السابقة التجهيز التي صدرت لأغراض الإحصاءات النوعية، ولم تأخذ في الحسبان احتياجات نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣. ومن هذه المشاكل، مثلا، مشاكل الشمول والمنهجية التي يتم وفقا لها تجميع وتبويب بيانات تلك النشرات، ومستوى التفصيل الذي توفره، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في مستوى تركيب وإعداد الحسابات ليس فقط على مستوى القطاعات المكونة للاقتصاد بل أيضا على مستوى الأنشطة داخل كل قطاع، وندرة بيانات الأسعار المستخدمة في

عمليات التقييم. كما إن هناك مشاكل تطبيقية أخرى عديدة تختلف حسب طبيعة كل قطاع من القطاعات المكونة للاقتصاد.

جيم- الاحتياجات الإحصائية لتطبيق أفضل وأشمل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في بلدان الإسكوا

من احتياجات بلدان الإسكوا لتحسين تطبيق نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣:

١- تعزيز قدرات بلدان المنطقة على تطبيق نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣، من خلال تكثيف الدعم وتوفير الموارد الفنية والمالية الكافية. وفي هذا الصدد، تُذكر أهم التوصيات التي يجب على بلدان الإسكوا أن تأخذها في الاعتبار وعلى الإسكوا أن توليها قدراً من العناية والاهتمام من خلال متابعة عملية التنفيذ في الدول الأعضاء:

(أ) تطوير برامج عمل الأجهزة الإحصائية والوحدات المعنية بحيث تأخذ في الحسبان مراحل استكمال تطبيق النظام أو البدء في تنفيذه؛

(ب) التأكيد على أهمية مراجعة الأطر الإحصائية وضبط الشمول في القطاعات التنظيمية، وعلى مستوى النشاط الاقتصادي ككل، الأمر الذي سيسهم في تحقيق أكبر قدر من الثقة في البيانات؛

(ج) التمسك بالمفاهيم الرئيسية لنظام الحسابات القومية، ١٩٩٣عند تطبيقه؛

(د) توفير الحاسبات الآلية الشخصية للعاملين في الدوائر والوحدات المعنية بالحسابات القومية، وتدريبهم عليها والاستفادة من البرمجيات الجاهزة والمتخصصة بتسريع إعداد الحسابات القومية والتي تسهم في تقديرها وفقا لمتطلبات النظام.

٢- عقد حلقات عمل ودورات تدريبية فنية مكثفة للعاملين في الحسابات القومية في الدول الأعضاء، بمشاركة خبراء الحسابات القومية لدى مكتب الإحصاء في الأمم المتحدة ومستشار الإسكوا للحسابات القومية، تتولى المهام التالية:

(أ) إعداد مسح عن الأصول غير المالية المملوكة للدولة، بهدف إعادة تقييمها لأغراض حساب استهلاك رأس المال الثابت على أسس صحيحة؛

(ب) حساب تكاليف (رسوم) خدمات الوساطة المالية التي تقاس سواء على نحو مباشر أم غير مباشر؛

(ج) الربط بين حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية، ١٩٩٣؛

(د) تأكيد أهمية إعداد بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، من خلال إجراء العديد من المسوح الدورية والمنتظمة، إلى جانب التعدادات، لسد العجز في توفير البيانات، والتعرف على منهجيات إعداد الحسابات القومية بالأسعار الثابتة بموجب معايير نظام ١٩٩٣.

- تكليف مستشار الإسكوا للحسابات القومية بوضع تقييم عملي وواقعي عن تنفيذ بلدان الإسكوا لنظام حسابات القومية، ١٩٩٣، وتحديد العقبات التي تعترضه وسبل تذليلها، تمهيداً لتحديد السبل الناجعة لتقديم دعم الفني للدول الأعضاء.

- حث المسؤولين في الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز التعاون بين الأجهزة الإحصائية، ممثلة بالوحدات المسؤولة عن إعداد الحسابات القومية، والوزارات والمصارف المركزية، وطلب الالتزام منها، كل حسب اختصاصه، بالمنهجيات الدولية المتبعة.

خامساً- الإحصاءات القطاعية: الواقع والاحتياجات

ألف- لمحة عامة

تؤدي الإحصاءات القطاعية دوراً هاماً في وضع السياسات وربط المؤشرات القطاعية، وفهم العلاقات والتشابكات بين أنشطة القطاعات المختلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الموارد المتاحة.

وتعمل الإسكوا جاهدة على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة والزراعة والصناعة والتجارة والنقل، من خلال استخدام نهج علمي منسق في الإدارة المستدامة والمتكاملة للقطاعات المذكورة واستخدام التطور التكنولوجي بما يتناسب مع ظروف المنطقة. ولذلك تحتاج الإسكوا إلى الحصول على الإحصاءات الدورية والمفصلة المتعلقة بالقطاعات من المصادر الرسمية في الدول الأعضاء، بهدف تحسين تجميع هذه الإحصاءات، والتحقق من مصادرها مع الهيئات الرسمية، وتطوير المؤشرات المتعلقة بها ومن ثم العمل على نشرها.

وفي إطار تقييم الإحصاءات القطاعية في بلدان الإسكوا، يستعرض في هذا التحليل الواقع والاحتياجات في الإحصاءات المتعلقة بقطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والبيئة والتجارة والنقل.

باء- واقع الإحصاءات القطاعية

١- إحصاءات الصناعة

ركزت الإسكوا خلال الأعوام الماضية على إنتاج إحصاءات الصناعة بالتعاون الوثيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. فالمنظمة تجمع البيانات من الدول العربية الأعضاء وترسلها الى الإسكوا للتحليل والنشر. وتعمل كل من الإسكوا والمنظمة على متابعة التعاون رغم التوقف القصير الذي حدث في عام ٢٠٠٣.

وأدرجت إحصاءات الصناعة في الفصل السادس من المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي يتضمن بيانات عن عدد المنشآت، وعدد العاملين، ورواتب وأجور العاملين، والإنتاج، والقيمة المضافة، وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح ٣؛ والمنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية والتحويلية غير مصنفة منذ عام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٢.

ورغم توفر الإحصاءات الصناعية عموماً هناك مشاكل متعددة منها: عدم التناغم بين البيانات مما لا يسمح بإجراء المقارنة الصحيحة بين البلدان، ووجود فجوات زمنية في إنتاج البيانات حسب التصنيفات الدولية.

وبهدف تطوير الإحصاءات الصناعية، تحتاج الإسكوا إلى بيانات تتلقاها من الدول الأعضاء وتكون دورية ومفصلة حسب التصنيفات الدولية (التنقيح ٣ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد)، وذلك لربط هذه

حصاءات بجميع القطاعات بغية إعطاء صورة شاملة عن وضع الدول الأعضاء ومسيرتها في تحقيق
مية المستدامة.

٢- إحصاءات العلم والتكنولوجيا

تشوب إحصاءات العلم والتكنولوجيا فجوات عديدة لأسباب عديدة منها أن دول الإسكوا عموماً
قر إلى جهة مركزية تتولى جمع وتبويب الإحصاءات الخاصة بأنشطة العلم والتكنولوجيا التي تضطلع بها
ؤسسات الوطنية والخارجية. ويعود هذا بالدرجة الأولى الى تعدد هذه الأنشطة وتنوع الجهات المسؤولة
نها.

ومن أبرز البيانات التي تبتغي الإسكوا جمعها من الدول الأعضاء حول أنشطة العلم والتكنولوجيا:

(أ) توليد ونشر المعارف العلمية والتكنولوجية بواسطة منظومات التعليم أو الإعلام المقروء أو
مسموع أو المرئي، أو شبكة الإنترنت؛

(ب) استثمار المعارف العلمية والتكنولوجية من خلال توظيفها في تجديد وتحسين أداء قطاعات
لإنتاج والخدمات المختلفة؛

(ج) تكوين الأطر البشرية من سجلات تكون على قدر كبير من الثقة لدى الجامعات ووزارات
لتعليم العالي، وتغطية المعطيات الخاصة بكل نشاط على نحو يفصح عن حجم الأطر البشرية المعنية به
وحجم الإنفاق المرصود له والنتاج الملموس الذي يتجسد في عائدات اقتصادية واجتماعية ترفد جهود التنمية
من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية؛

(د) أنشطة البحث العلمي والتطور؛

(هـ) عقود نقل التكنولوجيا التي تتضمنها الاتفاقات التجارية وبرامج المعونة الدولية.

وبسبب الصلات الجوهرية التي تربط أنشطة التطوير العلمي والتكنولوجي بأنشطة التنمية المستدامة،
ينبغي جمع البيانات المتوفرة حول تعداد الأنشطة وتوزعها على مجالات العلم والتكنولوجيا، والمقادير التي
ترصد لها من التمويل المحلي ومن المشتريات الخارجية، والمخرجات الناجمة عن إنجازها. ولا بد لهذا
الغرض من استحداث مراصد للعلم والتكنولوجيا تتولى جمع هذه الإحصاءات وتبويبها وتقديمها للجهات
المسؤولة عن متابعة السياسات المتعلقة بتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية بأوجهها المختلفة. ويمكن لهذه
المراصد أن تقوم بجمع المعلومات المطلوبة في جميع الاتجاهات المذكورة آنفاً وتهيئتها لتشكل أساساً لتطوير
القدرات الوطنية على النحو الأمثل. وتقوم الإسكوا حاليا بتقديم العون لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم في
الرياض لإنشاء مرصد على هذا النحو.

٣- إحصاءات الزراعة

تحصل الإسكوا على إحصاءات الزراعة من قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والبنك الدولي. وهذه الإحصاءات تنشر في الفصل الخامس من المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتحتوي على بيانات عن مساحة الأراضي الزراعية، والإنتاج الزراعي والحيواني، والأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي، والمصيد السمكي واستخدامات الآلات والأسمدة الزراعية. ويعتمد تصنيف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في توزيع هذه البيانات. كما تحتسب مؤشرات مختارة للإنتاجية والكفاءة الزراعية لمنطقة الإسكوا لغرض مقارنتها بالمعدلات العالمية. ولكن هناك فجوات في الإحصاءات المتعلقة بالمساحات المخصصة للخضار والفاكهة والحبوب وكميات إنتاجها.

وبهدف تطوير الإحصاءات المتعلقة بالزراعة، تتمنى الإسكوا على الدول الأعضاء إفادتها دورياً بالبيانات التالية، وحسب التصانيف الدولية:

(أ) أسعار السلع الزراعية الرئيسية؛

(ب) نسبة الأراضي المتأثرة بالتدهور/التصحر؛

(ج) المؤشرات المتعلقة باستعمال وترشيد المياه في المزارع؛

(د) الممارسات المتبعة للحفاظ على الأراضي والمياه؛

(هـ) الإحصاءات الأساسية المتعلقة بالمزارع: (العمال، والنقل، والطاقة المستخدمة)؛

(و) مدخول المزارع: (مصاريف الإنتاج والمدخول الصافي)؛

(ز) الاستثمارات: (المصاريف الحكومية، القروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات القطاع الخاص).

٤- إحصاءات الطاقة

من الأهمية بمكان توفر إحصاءات عن الطاقة لوضع خطط وبرامج معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المستدامة في الدول الأعضاء في الإسكوا. وتتوفر بيانات عن الإنتاج والاستهلاك المحلي والصادرات والواردات من النفط الخام والغاز الطبيعي، والمشتقات النفطية، وتوليد واستهلاك الكهرباء. إلا أن هذه الإحصاءات ليست كافية إذ قلما تتوفر بيانات تفصيلية عن الطاقة المستهلكة في القطاعات الاقتصادية والخدمية، وإن توفرت فهي غير دورية ولا تتبع التصنيفات الدولية في أحيان كثيرة.

وبهدف مساعدة البلدان على سد الفجوات المتعلقة بإحصاءات الطاقة، نظمت الإسكوا، في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي ورشتي عمل عن إحصاءات الطاقة، وخاصة الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك القطاعي للطاقة، وتصنيفات الطاقة من حيث المصدر والاحتياطي. ويؤمل أن تتابع الدول الأعضاء وضع التوصيات الصادرة عن هاتين الورشتين موضع التنفيذ، وذلك دعما لتطوير الإحصاءات بحيث تتماشى مع التصنيفات الدولية، ولجمع البيانات الدورية وعرضها وتحليلها.

وتأمل الإسكوا أن يتسع نطاق الإحصاءات الواردة من الدول الأعضاء بحيث يشمل:

(أ) أسعار مصادر الطاقة الأولية والمشتقات وكذلك الكهرباء المولدة بشرائحها المختلفة؛

(ب) بيانات الاستهلاك القطاعي للطاقة مصنفة طبقا لنوعية الوقود وقطاعات الاستهلاك؛

(ج) الإحصاءات اللازمة التي تساعد على حساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة مؤشرات التالية من الغاية ٩ للهدف ٧: المؤشر ٢٧ المعني بكثافة استخدام الطاقة والتي تمثل كمية الطاقة مستخدمة مقيمة بكلغ واحد من النفط مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي؛ والمؤشر ٢٨ المعني نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن/للفرد)؛ و٢٩ المعني بنسبة السكان الذين يستخدمون نواع الوقود الصلبة.

كما تأمل الإسكوا من الدول الأعضاء إجراء مسوح إحصائية دورية عن استخدام الطاقة في لقطاعات المختلفة في كل دولة وتوجيه الجهات المختصة لمراعاة الرد على الاستبيانات التي تطلبها الإسكوا عند الحاجة الى معلومات محددة للدراسات في مجال الطاقة.

٥- إحصاءات البيئة

تشكل البيئة عنصراً أساسياً من العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة الى جانب العنصرين الاقتصادي والاجتماعي. ورغم التطور الذي شهدته الإحصاءات البيئية الدولية، لا يزال يلزم إنجاز الكثير من العمل، على الصعيدين المهني والعلمي في هذا المجال. ولا يزال العمل على إعداد المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة والعمل بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكامل يتعثر بالافتقار إلى البيانات البيئية الأساسية التي تستوفي النوعية اللازمة والشمول الزمني.

وعلى صعيد دول منطقة غربي آسيا، ورغم التحسن الملحوظ في التزام الدول العربية البيئي على مدى العقود الثلاثة الماضية، خاصة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو خلال الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢، لا تزال الإحصاءات الخاصة بالبيئة غير وافية وتطويرها يتطلب الكثير من الجهد، وذلك بسبب قلة برامج المراقبة البيئية الشاملة وانحصارها بالمناطق الحضرية، وافتقارها إلى الاستمرارية الزمنية، وعدم وجود نظام مراقبة للبيانات. ومن أهم العوائق التي تواجه صلاحية ومصداقية البيانات المتعلقة بالبيئة في المنطقة عدم تطبيق التشريعات البيئية، وعدم توفر نظم اعتماد وطنية أو إقليمية للمختبرات البيئية، وعدم التنسيق بين المؤسسات المعنية بتجميع البيانات، وعدم توفر التمويل المناسب لتلك المشاريع.

وأعد مستشار خاص مكلف من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة تقريراً(*) مفصلاً لتقييم وضع الإحصاءات البيئية للدول الثلاث عشرة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وفي هذا التقرير عرض الوضع المؤسسي والقانوني للإحصاءات البيئية في مختلف دول المنطقة، وشدد على ضرورة

(*) الأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، تقييم وضع الإحصاءات البيئية للدول الثلاث عشرة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعداد خميس رداد، ٢٠٠٢، (غير منشور).

تعديل قانون الإحصاءات بحيث يشمل تأسيس برامج المعلومات البيئية. وأفاد بضرورة توفير مصادر أولية للبيانات الإحصائية، سواء أكانت مراكز رصد أم مؤسسات حكومية أم مسوحاً متخصصة أم مسوحاً إحصائية، والتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية من خلال إنشاء جهة متخصصة أو لجنة توجيهية لجمع المعلومات البيئية واتباع التعاريف والتصانيف الدولية في مجالات الإحصاءات البيئية. ونوه أيضاً بأهمية تدريب الموارد البشرية، وزيادة عدد الموظفين المسؤولين عن الإحصاءات البيئية، وتخصيص ميزانية مستقلة لتلك الإحصاءات. وتبين من التقرير أن غالبية دول الإسكوا لا تصدر تقارير إحصائية بيئية مستقلة ولا تستخدم التكنولوجيا الحديثة لعرض البيانات. كما تبين أن نشر المطبوعات وقواعد البيانات لا يزال محدوداً في تلك الدول، وأن في البيانات المنشورة فجوات ينبغي العمل على سدها.

وفي إطار ما تقدم، من الواضح أن البنية التحتية للإحصاءات البيئية في منطقة غربي آسيا ضعيفة. ولتطوير هذه الإحصاءات لا بد من التركيز على بناء القدرات الفنية والمؤسسية للنهوض بمنظومات الرصد والرقابة، وتوفير المعلومات الأساسية من الدول الأعضاء. ومن المهم أيضا التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة لتجميع البيانات وتبادلها عن طريق جهاز إحصائي واحد.

ويُطلب من الدول الأعضاء خصوصاً أن تملأ الاستبيانات المتعلقة بالبيئة، ومنها استبيان البيئة الخاص بالشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وقد نظمت الإسكوا، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورشة عمل لتدريب المشاركين على كيفية ملء هذا الاستبيان عن المياه والهواء والأراضي والنفايات. ويساعد هذا الاستبيان على حساب مؤشرات مختارة، ولا سيما المؤشرات التالية من الغاية ٩ للهدف ٧: المؤشر ٢٥ المعني بمساحة الأراضي المكسوة بالغابات؛ المؤشر ٢٦ المعني بالمناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي؛ والمؤشر ٣٠ المعني بنسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف؛ والمؤشر ٣١ المعني بنسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن.

٦- إحصاءات التجارة الخارجية

(أ) التجارة الخارجية في السلع

تؤدي إحصاءات التجارة الخارجية للسلع دورا هاما في رسم سياسات واستراتيجيات خطط الاستيراد والتصدير التي تؤثر بدورها في اقتصادات الدول، وبالتالي ينبغي الاهتمام بها وبطرق جمعها ومعالجتها وتحليلها. وللارتقاء بالدور الذي تؤديه هذه الإحصاءات يجب اتباع النظم والأساليب المتفق عليها عالمياً في إجراء المقارنات على المستويين الإقليمي والعالمي لوضع السياسات والخطط الملائمة.

ترد بيانات إحصاءات التجارة الخارجية من الدول الأعضاء في الإسكوا في مطبوعات ونشرات دورية وأقراص ممغنطة، وكذلك على موقع الدول الأعضاء على شبكة الإنترنت. وتختلف البيانات المنشورة بين دولة وأخرى من حيث شمولها وطريقة عرضها. فبعض الدول لا تنشر البيانات بالتفصيل المطلوب عن تجارتها الخارجية، ولا تعرض الإحصاءات التجارية التي تبين الدولة الشريك ونوع السلعة حسب النظام التجاري المتبع لترميز وتصنيف السلع على مستوى البنود (HS-6)، وغالبية الدول تستثني بيانات النفط الخام من إحصاءات التجارة الخارجية، ولا تعرض البيانات التفصيلية حسب دولة المنشأ أو المقصد،

تضمن الدول الأعضاء البيانات المنشورة بيانات إعادة التصدير، وان نُشرت تلك البيانات فتبقى من غير سبيل حسب الدولة والسلعة.

وتغطي البيانات الإحصائية المنشورة من بعض دول المنطقة القيمة بالعملة المحلية فقط والدولار الأمريكي في بعض الدول. أما إحصاءات كميات حركة التجارة الخارجية سواء أكانت واردات أم صادرات أم إعادة تصدير فلا تشملها الإحصاءات المنشورة، وان شملتها تكون غير مكتملة.

ويتولى فريق الإحصاء في شعبة العولمة والتكامل الإقليمي جمع إحصاءات التجارة الخارجية الواردة من الدول الأعضاء ومعالجتها وتبويبها وحفظها في قاعدة البيانات الخاصة بها. وتستخدم هذه الإحصاءات لتحديث بيانات ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية في السلع لدول المنطقة، ونشرها في الموقع الإلكتروني للإسكوا وفي نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الذي يُنشر سنويا.

وتحتوي هذه النشرة على إحصاءات إجمالي تجارة دول المنطقة ونسبتها من تجارة العالم ونموها السنوي مقارنة مع النمو التجاري العالمي، ونسبة مجموع تجارة تلك الدول داخل المنطقة من مجموع تجارتها الكلية، كما تعرض مصفوفات التجارة البينية لدول المنطقة ومصفوفات تجارة الدول الأعضاء مع شركائها داخل المنطقة. وتحتوي أيضا على حركة تجارة دول المنطقة مع سائر دول العالم الأخرى. وتتبع النشرة نظام عرض البيانات والبيانات الفوقية الإحصائية، وذلك لإعطاء مستخدمي البيانات التفسيرات والتوضيحات اللازمة للإحصاءات التي تتضمنها النشرة.

وتتوخى الإسكوا من عرض بيانات وإحصاءات ومؤشرات التجارة الخارجية للسلع لدول المنطقة في هذه النشرة مساعدة الدول الأعضاء في إجراء المقارنات على المستويين الإقليمي والعالمي مما يساعد كل دولة من دول المنطقة في رسم سياساتها التجارية داخل المنطقة وخارجها على نحو يخدم اقتصادها في المقام الأول واقتصاد المنطقة في المقام الثاني.

ومن أهم المرتكزات لإجراء المقارنات الصحيحة على المستويين الإقليمي والعالمي اتباع النظم والمفاهيم والتعاريف المتفق عليها عالميا والموصى بها في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. ومن هذه النظم، مثلاً، النظام التجاري المنسق لتوصيف وترميز السلع الذي تتبعه معظم دول منطقة الإسكوا في نشر إحصاءات التجارة الخارجية للسلع.

تنعكس نوعية وشمولية البيانات الإحصائية التي تنشرها الدول الأعضاء على دقة وصحة الإحصاءات التي تنشرها الإسكوا سواء أكان ذلك في النشرات الإحصائية أم الدراسات الصادرة عنها أم على موقعها على شبكة الإنترنت. كما تؤثر صحة ودقة البيانات المنشورة من الدول الأعضاء في مجال إحصاءات التجارة الدولية على قياس بعض المؤشرات الهامة للتنمية، ومنها مؤشرات قياس الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يلي بعض الاحتياجات الإحصائية التي تأمل الإسكوا من الدول الأعضاء تزويدها بها بانتظام:

(١) إحصاءات التجارة الخارجية، واردات وصادرات وإعادة تصدير، حسب الدولة وحسب السلعة مفصلة حسب النظام التجاري المنسق لترميز وتصنيف السلع المتفق عليه عالميا والموصى به

في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وعلى مستوى العنوان الفرعي (HS-6 digits)، وعلى مستوى العنوان (HS-4 digits)، وعلى مستوى الفصل (HS-2 digits)، وعلى مستوى الباب (٢١ باباً) وحسب الرموز العالمية المتفق عليها في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة للبلدان والمجموعات الجغرافية.

(٢) قيم وكميات إحصاءات الزيت الخام حسب الدولة الشريك؛

(٣) حركة التجارة الدولية تحت بند سلع أخرى، مفصلة حسب السلعة والدولة، حيث من الملاحظ وجود قيم وكميات كبيرة دون ذكر دولة المنشأ في حال الاستيراد أو دولة المقصد في حال التصدير؛

(٤) تفاصيل بيانات إحصاءات التجارة الخارجية إلى القيم والكميات التي توضع تحت بند دول أخرى؛

(٥) بيانات إعادة التصدير موزعة جغرافيا وسلعيا، إذ تنشر بعض الدول هذا النوع من الإحصاءات على المستوى الإجمالي؛

(٦) البيانات الإحصائية للكميات المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها على مستوى السلعة والبلد الشريك، حيث تنشر معظم دول المنطقة تجارتها الخارجية بالقيمة المحلية أو الدولار الأمريكي ولا تنشر إحصاءات منتظمة عن الكميات.

(ب) <u>التجارة الخارجية في الخدمات</u>

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات المهمة والمؤثرة في اقتصادات الدول في ضوء سرعة التقدم التكنولوجي في قطاع النقل والاتصالات والمصارف والتأمين وشبكات الإنترنت والتجارة الإلكترونية. ولذلك ينبغي لدول منطقة الإسكوا الاهتمام بطرق وأساليب جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع، وإمكانات تحديث تلك الأساليب لتحسين نوعية البيانات المتوفرة. والتجارة في الخدمات تختلف عن التجارة في السلع من حيث طريقة تسجيلها وجمع بياناتها، فقياس هذه التجارة اكثر صعوبة في أساسه من قياس التجارة في السلع، لأن الخدمات أصعب تعريفا من السلع، وليس هناك قانون معترف به دوليا بشأن الخدمات، ولا نظام إداري جمركي واضح.

وتعتمد الإسكوا في جمع إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات على البيانات الإحصائية الواردة في ميزان المدفوعات التي تنشرها دول المنطقة دورياً في المطبوعات الإحصائية السنوية التي تصدرها الأجهزة الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية.

وتختلف شمولية إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات المنشورة من دول منطقة الإسكو بين دولة وأخرى. فبعض الدول تنشر المدفوعات والمقبوضات لبعض القطاعات الخدمية مثل قطاعات النقل والتأمين والاتصالات، وبعضها تنشر بيانات عن قطاعي النقل والسفر، وتدرج إحصاءات المدفوعات والمقبوضات لسائر القطاعات الخدمية الأخرى تحت بند أخرى.

وإزاء الصعوبات التي تواجه دول الإسكوا في جمع ومعالجة وتحليل هذا النوع من الإحصاءات، سمية الدور الذي تؤديه هذه الإحصاءات في إجراء المفاوضات وإبرام الاتفاقات الدولية، تتجه الإسكوا إلى د ندوة تدريبية في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استكمالاً لدورها في بناء قدرات ول الأعضاء وتدريب الكوادر الإحصائية في المنطقة. ويشارك في الندوة خبراء من الشعبة الإحصائية أمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي لتعريف ول الأعضاء بالتصانيف والتعاريف الدولية المتفق عليها عالميا والموصى بها في الشعبة الإحصائية بالأمم تحدة، وتدريب تلك الدول أساليب جمع ومعالجة إحصاءات هذا القطاع.

ومن الاحتياجات على هذا الصعيد جمع الإحصاءات لكل القطاعات حسب النظم والتصانيف حصائية المتفق عليها عالميا، مثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل ميزان المدفوعات، الطبعة خامسة، وذلك حسب الدولة الشريك.

٧- إحصاءات النقل

النقل على أنواعه المختلفة، سواء أكان برياً أم بحرياً أم جوياً، هو أحد المرتكزات الهامة للتنمية ستدامة على ضوء التحديات الاقتصادية العالمية التي تواجه دول المنطقة، مثل التكتلات الإقليمية لاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. ولتدعيم هذا القطاع الاقتصادي الهام في الدول الأعضاء، تعمل لإسكوا على مساعدة دول المنطقة في إبرام الاتفاقات لتسهيل حركة البضائع والمواطنين، مما ينمى قطاعي تجارة في السلع والخدمات اللذين يقويان اقتصاد المنطقة بأسرها. ولذلك ينبغي الاهتمام بتطوير وتحديث بيانات الإحصائية في هذا القطاع وطرق جمعها، وذلك حسب التصانيف والتعاريف العالمية.

وتعتبر المجموعات الإحصائية التي تنشرها الدول الأعضاء سنويا المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه لإسكوا في إعداد وإصدار الدراسات والنشرات الإحصائية لتلك الدول. وفي الكثير من الأحيان، تعاني هذه مجموعات الإحصائية الوطنية من عدم حداثة البيانات الإحصائية المنشورة فيها وعدم شمولها لبعض بيانات المهمة، مثل بيانات أطوال السكك الحديدية وأطوال الطرق البرية وحركة الركاب والبضائع إحصاءات حوادث الطرق.

وتختلف التعاريف المستخدمة في جمع ونشر بعض إحصاءات قطاع النقل بين دولة وأخرى، مثل طرق المعبدة وغير المعبدة والمسفلتة. وتنشر بعض الدول إحصاءات المركبات التي سجلت حديثا مما سبب خللا في معرفة المجموع الكلي للمركبات العاملة بينما لا تنشر دول أخرى أي بيانات تتعلق بعدد لمركبات العاملة، وتختلف تسمية فئات المركبات بين دولة وأخرى، فما يعني حافلات في إحدى الدول لا يعني الفئة نفسها في دولة أخرى. وتنشر بعض الدول الإحصاءات في هذا القطاع مستخدمة السنة لمالية أو السنة الهجرية.

من الاحتياجات الحالية لإحصاءات النقل:

(أ) الإحصاءات الحديثة لأطوال الطرق البرية والسكك الحديدية والمركبات العامة والخاصة؛

(ب) إحصاءات النقل البري، الركاب القادمون والمغادرون، وإحصاءات الشحن؛

(ج) الإحصاءات التفصيلية عن النقل البحري والتي تشمل بيانات حركة الركاب وحركة البواخر القادمة والمغادرة والبضائع المحملة والمفرغة؛

(د) الإحصاءات التفصيلية عن النقل الجوي والتي تشمل بيانات حركة الطيران العالمي والمحلي وحركة الركاب – القادمة والمغادرة – والبضائع – المحملة والمفرغة؛

(هـ) إحصاءات عن حوادث حركة المرور على الطرق بالتفاصيل التالية:

(١) عدد الحوادث السنوية؛
(٢) عدد حوادث المرور حسب الأسباب الرئيسية ونوع الحادث؛
(٣) عدد السيارات المتضررة؛
(٤) عدد الوفيات حسب النوع الاجتماعي وفئات العمر؛
(٥) عدد المصابين ودرجة خطورة الإصابة: بسيطة أو بليغة؛
(٦) إحصاءات عن السائقين المسببين للحوادث حسب نوع الجنس وفئة العمر؛
(٧) عدد مخالفات المرور حسب نوع المخالفة.

(و) استخدام السنة الميلادية بدلا عن السنة المالية والهجرية في نشر الإحصاءات مما يساعد على إجراء المقارنات الإقليمية والعالمية.

والجدير بالذكر أن بعض هذه الاحتياجات متوفرة في النشرات السنوية لبعض دول المنطقة، ويؤمل من الدول الأعضاء التي لا تتضمن نشراتها الدورية هذه الإحصاءات أن تعمل على إرسالها بانتظام.

جيم- الاحتياجات الإحصائية الشاملة لجميع القطاعات

من الاحتياجات العامة في إحصاءات القطاعات المختلفة:

١- الحصول على بيانات رسمية دقيقة من الدول الأعضاء لتطوير المؤشرات وتقييمها من حيث الوثوقية والدقة.

٢- السماح لممثلي الإسكوا المكلفين بمهام إحصائية بتدقيق البيانات الواردة من الدول الأعضاء.

٣- إتاحة الاتصال السريع بين نقاط الارتكاز في الإسكوا وفي الدول الأعضاء لحل المشاكل وتدقيق البيانات.

٤- التركيز على الإحصاءات التي تمكن من حساب المؤشرات الإنمائية للألفية في القطاعات المختلفة.

٥- زيادة الإمكانات التي تتيح جمع البيانات وتدقيقها.

٦- إجراء مسوح دورية في القطاعات.

٧- الإسراع في الردود من الدول الأعضاء وإحالة البيانات بالوسائل الإلكترونية.

المرفق

الأهداف والغايات والمؤشرات الإنمائية للألفية(*)

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ١-أ- نسبة السكان الفقراء (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني) ٢- نسبة فجوة الفقر [حالات الفقر× عمق] ٣- حصة أفقر خمس (٥/١) من الاستهلاك الوطني
الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع من الفقر إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	٤- عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر ٥- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية ٣: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥	٦- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي ٧- نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس ٨- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥؛ وبالنظر إلى جميع مراحل التعليم، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥	٩- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ١٠- نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن ١٥ و٢٤ سنة ١١- حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ١٢- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٤- معدل وفيات الرضع ١٥- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية	
الغاية ٦: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١٦- نسبة الوفيات النفاسية ١٧- نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص

(*) هذه القائمة مأخوذة كما وردت في: فريق الأمم المتحدة، مؤشرات معدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية: التعريفات والأساس المنطقي والمفاهيم والمصادر، وهو دليل مترجم عن اللغة الإنكليزية ولم ينشر بعد.

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ	١٨- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة ١٩- معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل ١٩- أ- استخدام الرفال في آخر اتصال جنسي شديد التعرض للخطر ١٩- ب- النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة، شاملة لفيروس الإيدز ٢٠- نسبة التحاق الأيتام بالمدارس إلى معدل التحاق غير الأيتام من الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة
الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥	٢١- معدلات انتشار الملاريا والوفيات بسببها ٢٢- نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا، الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها(ه) ٢٣- معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل ٢٤- عدد حالات السل التي تم اكتشافها وشفاؤها في إطار نظام علاجي لفترة قصيرة تحت المراقبة
الهدف ٧: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	
الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية	٢٥- نسبة مساحة الأراضي المكسوة بغابات ٢٦- نسبة المساحة المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحة الأراضي ٢٧- وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة ١ كلغ من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاد طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)
الغاية ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	٢٩- نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة ٣٠- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف ٣١- نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن
الغاية ١١: أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسن ملموس في ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة	٣٢- نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة
الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	**يتم رصد بعض المؤشرات الواردة في القائمة أدناه بصورة منفصلة بالنظر إلى أقل البلدان نمواً وأفريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة**
الغاية ١٢- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر -على الصعيدين الوطني والدولي	**المساعدة الإنمائية الرسمية** ٣٣- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، إجمالاً والمقدم منها لأقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية إلى إجمالي الدخل القومي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الغاية ١٣- مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. يشمل ذلك: نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً معفاةً من التعرفات الجمركية ونظام الحصص؛ برنامج معزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أسخى إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر	٣٤- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية(التعليم الأساسي – الرعاية الصحية الأولية – التغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) ٣٥- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة، التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الغاية ١٤- التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	٣٦- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي. ٣٧- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجُزرية النامية الصغيرة كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي.
الغاية ١٥- معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد	**النفاذ إلى السوق** ٣٨- نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، المسموح بإدخالها معفاة من الرسوم ٣٩- متوسط التعرفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملبوسات ٤٠- تقدير إعانات الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي ٤١- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية
	القدرة على تحمل الدين ٤٢- العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الاستيفاء ٤٣- تخفيف عبء الديون الملتزَم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٤٤- خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات
الغاية ١٦- التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً	٤٥- معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاماً موزعة حسب النوع الاجتماعي والمجموع(د)
الغاية ١٧- التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	٤٦- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية ١٨- التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٧- عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة ٤٨- عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل ١٠٠ نسمة ٤٨-أ- عدد مستخدمي الإنترنت بالنسبة إلى ١٠٠ من السكان

UNESCWA LIBRARY
20015607